

إفصاحات الركن الثالث

مصرف الراجحي



31 ديسمبر 2017

المُلخَص

القسم	الجدول والنماذج	رقم مرجع النموذج	قابلية التطبيق
الجزء الثاني: نظرة عامة على إدارة المخاطر والأصول المرجحة بأوزان المخاطر	ب-1 - نظرة عامة: نهج إدارة المخاطر الذي يتبعه المصرف	ب-1	نعم
	نظرة عامة (1) - نظرة عامة حول الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	ب-2	
الجزء الثالث: الروابط بين القوائم المالية وحالات التعرض التنظيمي	الروابط (1): الفروقات بين مجالات التوحيد المحاسبية والتنظيمية وتخطيط القوائم المالية بفئات المخاطر التنظيمية	ب-3	نعم
	الروابط (2): أبرز مصادر الفروقات بين مبالغ التعرض التنظيمي والقيم الدفترية في القوائم المالية	ب-4	
	الروابط (أ): تفسيرات الفروقات بين مبالغ التعرضات التنظيمية والمحاسبية	ب-5	
الجزء الرابع: المخاطر الائتمانية	المخاطر الائتمانية (أ): معلومات عامة عن المخاطر الائتمانية	ب-6	نعم
	المخاطر الائتمانية (1): الجودة الائتمانية للأصول	ب-7	
	المخاطر الائتمانية 2: تغيرات في مخزون التمويلات المتخلف سداها وسندات الدين	ب-8	
	المخاطر الائتمانية ب: الإفصاح الإضافي المرتبط بالجودة الائتمانية للأصول	ب-9	
	المخاطر الائتمانية ج: متطلبات الإفصاح النوعي ذات الصلة بأساليب تخفيف المخاطر الائتمانية	ب-10	
	المخاطر الائتمانية 3: أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية، نظرة عامة	ب-11	
	المخاطر الائتمانية د: الإفصاحات النوعية عن استخدام المصارف لتصنيفات الائتمانية الخارجية وفقاً للنهج الموحد للمخاطر الائتمانية	ب-12	
	المخاطر الائتمانية 4: النهج الموحد: التعرض للمخاطر الائتمانية وتأثيرات تخفيف المخاطر الائتمانية	ب-13	
	المخاطر الائتمانية 5: النهج الموحد: حالات التعرض حسب فئات الأصول وأوزان المخاطر	ب-14	
	المخاطر الائتمانية هـ: الإفصاحات النوعية ذات الصلة بالنماذج القائمة على التقييم الداخلي	ب-15	
	المخاطر الائتمانية (6): أسلوب التقييم الداخلي، التعرضات للمخاطر الائتمانية حسب المحفظة ومدى احتمالية التخلف عن السداد	ب-16	
	المخاطر الائتمانية (7): أسلوب التقييم الداخلي، التأثير على الأصول المرجحة بأوزان المخاطر للمشتقات الائتمانية المستخدمة بصفحة أساليب لتخفيف المخاطر الائتمانية	ب-17	
	المخاطر الائتمانية (8): بيانات تدفقات الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لحالات التعرض للمخاطر الائتمانية بموجب أسلوب التقييم الداخلي	ب-18	
الجزء الخامس: المخاطر الائتمانية للطرف المقابل	المخاطر الائتمانية (9): أسلوب التقييم الداخلي، الاحتمال الرجعي لاختلاف السداد لكل محفظة	ب-19	لا
	المخاطر الائتمانية (10): أسلوب التقييم الداخلي (الإفصاح المتخصص وحقوق الملكية بموجب طريقة وزن المخاطر البسيطة)	ب-20	
	المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (أ): الإفصاح النوعي المتعلق بالمخاطر الائتمانية للطرف المقابل	ب-21	
	المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (1): تحليل التعرض للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل حسب النهج	ب-22	
	المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (2): الرسوم الرأسمالية لتعديل التقييم الائتماني	ب-23	
	المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (3): النهج الموحد لحالات التعرض لمخاطر الطرف المقابل الائتمانية حسب المحفظة التنظيمية وأوزان المخاطر	ب-24	
	المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (4): أسلوب التقييم الداخلي، حالات التعرض لمخاطر الطرف المقابل الائتمانية حسب المحفظة ومدى احتمالية التخلف عن السداد	ب-25	
	المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (5): تركيب ضمانات التعرض للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل	ب-26	
	المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (6): التعرضات للمشتقات الائتمانية	ب-27	
	المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (7): بيانات تدفقات الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لحالات التعرض للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل بموجب طريقة النموذج الداخلي	ب-28	
الجزء السادس: التسييد	المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (8): حالات التعرض للجهات المقابلة المركزية	ب-29	لا
	التسييد (أ): متطلبات الإفصاح النوعي ذات الصلة بحالات التعرض للتسييد	ب-30	
	التسييد (1): حالات التعرض للتسييد في الدفتر المصرفي	ب-31	
	التسييد (2): حالات التعرض للتسييد في الدفتر التجاري	ب-32	
	التسييد (3): حالات التعرض للتسييد في الدفتر المصرفي ومتطلبات رأس المال التنظيمية ذات الصلة، عمل المصرف منشئاً أو راعياً	ب-33	
	التسييد (4): حالات التعرض للتسييد في الدفتر المصرفي ومتطلبات رأس المال ذات الصلة، عمل المصرف مستثمراً	ب-34	
الجزء السابع: مخاطر السوق	مخاطر السوق (أ): متطلبات الإفصاح النوعي ذات الصلة بمخاطر السوق	ب-35	نعم
	مخاطر السوق (ب): الإفصاحات النوعية للمصارف التي تستخدم نهج النماذج الداخلية	ب-36	لا
	مخاطر السوق (1): مخاطر السوق في ظل اعتماد النهج الموحد	ب-37	نعم
	مخاطر السوق (2): بيانات تدفقات الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لحالات التعرض لمخاطر السوق بموجب نهج النماذج الداخلية	ب-38	لا
الإفصاح النوعي عن المخاطر التشغيلية	مخاطر السوق (3): قيم نهج النماذج الداخلية للمحافظ التجارية	ب-39	نعم
	مخاطر السوق (4): مقارنة تقديرات القيمة المعرضة للمخاطر بالمكاسب أو الخسائر	ب-40	
الإفصاح الكمي	الإفصاح النوعي عن المخاطر التشغيلية	ب-41	نعم
	الإفصاح الكمي	ب-42	نعم

ب-1 - نظرة عامة: نهج إدارة المخاطر الذي يتبعه المصرف

(أ) تحديد نموذج الأعمال وحجم المخاطر:

يملك مصرف الراجحي، الذي يتعامل وفقاً للشريعة الإسلامية ويحظى بمكانة راسخة من حيث مبادئ المعاملات المصرفية الإسلامية، سبعة شركات تابعة يُشار إليها بجانب المصرف باسم "مجموعة مصرف الراجحي". وتواصل المجموعة دورها الأساس في سد الفجوة بين المطالب المالية الحديثة والقيم الإسلامية الجوهرية، في ظل تصدرها لتطوير المنتجات الجديدة ومعايير الصناعة العديدة.

(ب) هيكل حوكمة المخاطر:

يتبنى المصرف مبادئ الحوكمة الرشيدة لإدارة المخاطر إذ تُعد إدارة المخاطر مسؤوليةً مشتركةً في جميع فروع المصرف. تتحمل مجموعة الائتمان والمخاطر المسؤولية الرئيسية عن تيسير تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر في المصرف، وتقييم المخاطر الرئيسية لدى المصرف، ومراقبتها، والإبلاغ عنها. تقدم المجموعة المشورة المهنية في جميع النواحي الوظيفية، حيث تعد جزءاً لا يتجزأ من عمليات المصرف وثقافته.

(ج) قنوات التعريف بالمخاطر، والحد منها، وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر

يمثل ترسيخ ثقافة قوية لإدارة المخاطر أمراً بالغ الأهمية لاستراتيجية مصرف الراجحي وأنشطة أعماله. تتطلب ثقافة إدارة المخاطر لدى المصرف أن تكون كل وحدة من وحدات الأعمال وكل موظف من موظفي المصرف مسؤولاً عن تحديد المخاطر التي تقع ضمن مسؤولياته. ينقسم هيكل الحوكمة العام إلى مستويين، لجان على مستوى الإدارة (المستوى الأول والمستوى الثاني) ولجان على مستوى مجلس الإدارة. يوفر هيكل الحوكمة الشامل أيضاً فرصاً كافيةً للتوعية بثقافة إدارة المخاطر.

(د) نطاق نظم قياس المخاطر وسماته الرئيسية:

شكل المصرف عددًا من المنتجات المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ لتلبية طلب العملاء. تُصنف هذه المنتجات بصفتها أصول تمويلية في بيان المركز المالي الموحد للمصرف. عند قياس المخاطر الائتمانية للتمويل على مستوى الطرف المقابل، ينظر المصرف في اعتبارات الجدارة الائتمانية الإجمالية للعميل استناداً إلى منهجية مخاطر الملكيات. تُستخدَم منهجية تصنيف المخاطر مقياساً من 10 نقاط يستند إلى عوامل كمية ونوعية بسبعة فئات إنتاجية (مصنفة من 1 إلى 7) وثلاثة فئات غير إنتاجية (مصنفة من 8 إلى 10). تهدف عملية تصنيف المخاطر هذه إلى تقديم المشورة إلى مختلف سلطات الاعتماد المستقلة فيما يتعلق بالمخاطر المتأصلة ذات الصلة بالطرف المقابل والمساعدة في تحديد تسعير ملائم يتناسب مع تلك المخاطر.

المخاطر التشغيلية: تستند عمليات إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف إلى التقييم الذاتي للسيطرة على المخاطر، وقاعدة بيانات الخسائر التشغيلية، ومؤشرات المخاطر الرئيسية التي صُممت لتعمل بطريقة تعزز بعضها بعضاً. مخاطر السوق: تنشأ مخاطر معدل الربح من احتمالية تأثير تغيرات معدلات الربح في القيم العادلة أو في التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. وقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لفجوات أسعار العملات للفترة المقررة. يراقب المصرف المراكز يومياً مستخدماً استراتيجيات إدارة الفجوات لضمان بقاء المراكز ضمن حدود الفجوات المحددة.

(هـ) عملية الإبلاغ عن معلومات المخاطر المقدمة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا:

تعمل لجنة إدارة المخاطر التي تضم أعضاءً من رؤساء جميع أقسام الأعمال بالمجموعة، بما في ذلك المخاطر، والموارد البشرية، والالتزام، برئاسة الرئيس التنفيذي، على مراجعة المناطق الرئيسية لمخاطر المؤسسة والاستثناءات ومراقبتها دورياً. وعلى مستوى مجلس الإدارة، تتولى لجنة إدارة المخاطر التابعة للمجلس الإشراف على عملية إدارة المخاطر في المصرف.

(و) معلومات نوعية عن اختبارات التحمل:

يتبنى المصرف نهج متكامل لاختبار التحمل، وفيه يُنظر بشكل مشترك في أنواع مختلفة من الأحداث التي تنطوي على صعوبات التحمل للوقوف على مدى تأثيرها في القوائم المالية والنسب التنظيمية الرئيسية، والتي تشمل نسبة كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية وجميع أنواع نسب السيولة. يحدد هذا النهج الأثر المالي للعوامل الاقتصادية الكلية والعوامل الخاصة بالمصرف والسيناريوهات المجتمعة.

(ز) الاستراتيجيات والعمليات ذات الصلة بإدارة المخاطر، والتحوط منها، وتخفيفها:
تُحدّد المخاطر الرئيسة سنويًا وتُدْرَج خطة عمل للتخفيف منها. تناقش لجنة الإدارة أيضًا في اجتماعاتها المخاطر الرئيسة
وخطط التخفيف منها ومن ثم تُقدّم إلى لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة باستمرار. تُستعرض
خطط تخفيف المخاطر بانتظام فضلاً عن مراقبة تنفيذ خطط العمل.

ب-2 نموذج النظرة العامة (1): نظرة عامة على الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

ج	ب	أ	
متطلبات الحد الأدنى لرأس المال	الأصول المرجحة بأوزان المخاطر		
ديسمبر 2017	سبتمبر 2017	ديسمبر 2017	(بالآلاف ريال سعودي)
17,575,039	225,247,894	219,687,988	1 المخاطر الائتمانية (باستثناء المخاطر الائتمانية للطرف المقابل)
17,575,039	225,247,894	219,687,988	2 من بينها النهج الموحد
-	-	-	3 من بينها النهج القائم على التقييم الداخلي
-	-	-	4 المخاطر الائتمانية للطرف المقابل
-	-	-	5 من بينها النهج الموحد للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل
-	-	-	6 من بينها طريقة النموذج الداخلي
-	-	-	7 مراكز الأسهم في الدفاتر المصرفية بموجب النهج القائم على السوق
-	-	-	8 استثمارات الأسهم في الصناديق التمويلية - نهج التفحص
-	-	-	9 استثمارات الأسهم في الصناديق التمويلية - النهج القائم على الولاية
-	-	-	10 استثمارات الأسهم في الصناديق التمويلية. النهج القائم على الترجيع
-	-	-	11 مخاطر التسوية
-	-	-	12 حالات التعرض للتسديد في الدفاتر المصرفية
-	-	-	13 من بينها النهج القائم على تصنيفات أسلوب التقييم الداخلي
-	-	-	14 من بينها نهج الصيغة الإشرافية القائم على أسلوب التقييم الداخلي
-	-	-	15 من بينها النهج الموحد/ نهج الصيغة الإشرافية المبسط
367,580	5,968,564	4,594,750	16 مخاطر السوق
367,580	5,968,564	4,594,750	17 من بينها النهج الموحد
-	-	-	18 من بينها مناهج النموذج الداخلي
2,146,591	25,067,745	26,832,383	19 المخاطر التشغيلية
-	-	-	20 من بينها نهج المؤشر الأساس
2,146,591	25,067,745	26,832,383	21 من بينها النهج الموحد
-	-	-	22 من بينها نهج القياس المتقدم
-	-	-	23 المبالغ التي تقل عن حدود الخصم (مع مراعاة وزن المخاطر بنسبة 250/)
-	-	-	24 تعديل الفائدة ذات الحد الأدنى الثابت
20,089,210	256,284,203	251,115,120	25 الإجمالي (1+4+7+8+9+10+11+12+16+19+23+24)

- انخفضت الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية بسبب الانخفاض في حالات تعرضات المصارف وسدادها بشأن تعرض الشركات.
- تبلغ نسبة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال المطبقة في العمود ج حوالي 8%.
- يستخدم المصرف النهج الموحدة لقياس متطلبات رأس المال بشأن تعرض حقوق الملكية. لا تنطبق طريقة النموذج الداخلي.

3 نموذج الروابط (1): الفروقات بين مجالات التوحيد المحاسبية والتنظيمية وتخطيط فئات القوائم المالية بفئات المخاطر التنظيمية

ز	و	هـ	د	ج	ب	أ	
القيم الدفترية للبنود:					القيم الدفترية ضمن نطاق التوحيد التنظيمي	القيم الدفترية على النحو الوارد في القوائم المالية المنشورة	
غير الخاضعة لمتطلبات رأس المال أو الخاضعة للخصم من رأس المال	الخاضعة لإطار مخاطر السوق	الخاضعة لإطار التسنيد	الخاضعة لإطار المخاطر الائتمانية للطرف المقابل	الخاضعة لإطار المخاطر الائتمانية			
الأصول							
-	-	-	-	80,218,917	80,218,917	48,282,471	النقد والإرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف المركزية
-	-	-	-	18,889,148	18,889,148	10,709,795	مستحق من المصارف
-	-	-	-	234,269,309	234,269,309	233,535,573	صافي التمويل
-	-	-	-	3,034,543	3,034,543	36,401,092	صافي الاستثمارات
-	-	-	-	-	-	1,314,006	صافي الممتلكات الاستثمارية
-	-	-	-	7,858,127	7,858,127	7,858,127	صافي الأصول الثابتة
-	-	-	-	4,697,640	4,697,640	5,015,465	صافي أصول أخرى
-	-	-	-	348,967,684	348,967,684	343,116,528	إجمالي الأصول
المطلوبات							
-	-	-	-	-	-	273,056,445	ودائع العملاء
-	-	-	-	-	-	5,522,567	المستحق للمصارف
-	-	-	-	-	-	8,786,598	مطلوبات أخرى
-	-	-	-	-	-	287,365,610	إجمالي المطلوبات
حقوق المساهمين							
-	-	-	-	-	16,250,000	16,250,000	أسهم رأس المال
-	-	-	-	-	16,250,000	16,250,000	الاحتياطي القانوني
-	-	-	-	-	5,281,682	5,281,682	احتياطي آخر
-	-	-	-	-	13,906,736	13,906,736	الأرباح غير الموزعة
-	-	-	-	-	4,062,500	4,062,500	إجمالي توزيعات الأرباح المفترحة والزكاة
-	-	-	-	-	55,750,918	55,750,918	إجمالي حقوق المساهمين
-	-	-	-	-	55,750,918	343,116,528	إجمالي المطلوبات + الأسهم

• يرجع الفرق بين القوائم المالية والتوحيد التنظيمي إلى تخطيط الأصول.

ب-4 نموذج الروابط (2): أبرز مصادر الفروقات بين مبالغ التعرض التنظيمي والقيم الدفترية في القوائم المالية

أ	ب	ج	د	هـ
الإجمالي	البنود الخاضعة للتالي:			
	إطار المخاطر الائتمانية	إطار التسييد	إطار المخاطر الائتمانية للطرف المقابل	إطار مخاطر السوق
1	348,967,684	-	-	-
2	-	-	-	-
3	-	-	-	-
4	-	-	-	-
5	-	-	-	-
6	-	-	-	-
7	5,851,155-	-	-	-
8	-	-	-	-
9	4,594,750	-	-	4,594,750
10	347,711,278	-	-	4,594,750

• يرجع الفرق في إجمالي الأصول إلى المخصصات.

ب-5 جدول الروابط (أ): تفسيرات الفروقات بين مبالغ التعرض للمخاطر التنظيمية والمحاسبية

(أ) شرح الفروقات المهمة بين المبالغ في العمودين (أ) و(ب) في الروابط (1).

يرجع الفرق بين القوائم المالية والتوحيد التنظيمي إلى تخطيط الأصول.

(ب) شرح أسباب الفروقات بين القيم الدفترية والمبالغ المعتمدة للأغراض التنظيمية المبينة في الروابط (2).

الفروقات الناجمة عن النظر في المخصصات.

(ج) منهجيات التقييم، بما في ذلك شرح مدى استخدام نهج تحديد السعر وفقاً للسوق وتحديد السعر وفقاً للنماذج المالية.

ما زالت مجموعة مصرف الراجحي تمتلك محفظة استثمارية صغيرة جداً. وقد اعتمد المصرف النهج التالي لتحديد القيمة العادلة لدفتر الاستثمار لديه.

تحديد القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يستخدم المصرف التسلسل الهرمي التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى الأول: الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة للأداة ذاتها (أي بدون تعديل أو إضافات).

المستوى الثاني: الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة لأصول ومطلوبات مماثلة أو أساليب التقييم الأخرى التي تستند فيها جميع المدخلات المهمة إلى بيانات سوق يمكن رصدها.

المستوى الثالث: أساليب التقييم التي لا تستند فيها أي من المدخلات المهمة إلى بيانات سوق يمكن رصدها.

تتمثل القيمة العادلة في السعر المستلم لبيع أصل أو السعر المدفوع لنقل التزام من خلال معاملة منظمة بين أطراف مشاركة في السوق وقت القياس. ويستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن تتم المعاملة:

- في السوق الرئيس الذي يمكن الوصول إليه للحصول على الأصل أو الالتزام؛

- في ظل غياب السوق الرئيس، في السوق الأكثر إفادةً الذي يمكن الوصول إليه للحصول على الأصل أو الالتزام.

وصف عملية التحقق من الأسعار المستقلة:

- يمتلك المصرف محفظة استثمارية غير كبيرة مقارنةً بإجمالي الأصول. وبالتالي، لا توجد حالياً وظيفة رسمية للتحقق من الأسعار المستقلة.

الإجراءات ذات الصلة بتعديلات التقييم أو الاحتياطات (بما في ذلك وصف للعملية ومنهجية تقييم المراكز التجارية حسب نوع الأداة).

- لا توجد مراكز تجارية يحتفظ بها المصرف حالياً. ولذلك فإن تعديلات التقييم/الاحتياطي لا تنطبق على نحو مناسب.

ب-6: جدول المخاطر الائتمانية (أ): معلومات نوعية عامة عن المخاطر الائتمانية

(أ) كيف يُترجم نموذج الأعمال إلى مكونات محفظة المخاطر الائتمانية لدى المصرف. تعتبر المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي يتعرض لها المصرف. حيث يتعرض المصرف للمخاطر الائتمانية، التي تتمثل في عدم وفاء الطرف المقابل في معاملة مالية بالتزاماته؛ مما يتسبب في تكبد المصرف لخسارة مالية. تنشأ المخاطر الائتمانية في المقام الأول من التمويل (التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء) ومن النقد والودائع لدى المصارف الأخرى. علاوة على ذلك، هناك مخاطر ائتمانية في بعض الأدوات المالية خارج الميزانية، بما في ذلك الضمانات ذات الصلة بشراء خطابات العملات الأجنبية وبيعها، وحالات القبول والالتزامات لمنح الائتمان. تراقب مجموعة إدارة المخاطر والائتمان المخاطر الائتمانية وتسيطر عليها من خلال وضع معايير وحدود لأنشطة المصرف التمويلية.

(ب) المعايير والنهج المستخدم في تحديد سياسة إدارة المخاطر الائتمانية ووضع حدود للمخاطر الائتمانية: تخضع الموافقة، والنفقات، والتوجيه، والتصنيف، والتحصيلات، وعمليات الشطب ذات الصلة بالمؤسسات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وائتمانات الأفراد لسياسة الائتمان المتعلقة بالشركات وسياسة الائتمان المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وسياسة الائتمان المتعلقة بالأفراد التي ينتهجها المصرف على التوالي. تراجع مجموعة إدارة المخاطر والائتمان أيضاً هذه السياسة ويوافق عليها لجنة إدارة المخاطر التابعة للمجلس ومجلس الإدارة. بينما يدير المصرف الحدود ويراقب تركيزات المخاطر الائتمانية حيثما يتم تحديدها. لا سيما، مع العملاء الأفراد والمجموعات، وكذلك مع الصناعات والبلدان.

(ج) هيكل إدارة المخاطر الائتمانية وعملية الرقابة وتنظيمها: تراجع مجموعة المخاطر والائتمان جميع المقترحات الائتمانية للمؤسسات، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات المالية مراجعةً مستقلة أو توصي بها سلطة الموافقة المناسبة على النحو المحدد في سياسات الائتمان التي ينتهجها المصرف. وفيما يتعلق بالأفراد، فيوجد لدى المصرف أدلة برامج منتجات شاملة تحدد متطلبات كل جانب من جوانب إقراض الأفراد.

(د) العلاقة بين وظائف إدارة المخاطر الائتمانية، والسيطرة على المخاطر، والالتزام، والمراجعة الداخلية: تراجع مجموعة إدارة المخاطر الائتمانية باستقلالية تامة جميع مقترحات ائتمان الشركات التي ترسلها مجموعة المعاملات المصرفية مع الشركات قبل الموافقة عليها من سلطة الموافقة المناسبة. ويحرص فريق الالتزام على الامتثال لمبادئ مؤسسة النقد العربي السعودي. يراجع أيضاً فريق التدقيق الداخلي عملية الموافقة على الائتمان ضمن خطة التدقيق الداخلي، ويقدم نتائج المراجعة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة من أجل مراجعتها.

(هـ) نطاق تقارير التعرض للمخاطر الائتمانية ووظيفة إدارة المخاطر الائتمانية المقدمة إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ومحتواها الرئيس:

تُقدم تقارير المحفظة الشاملة بما فيها أبرز 10 حالات تعرض بقائمة المراقبة، وأبرز 10 حالات تعرض لمخاطر التمويلات المتعثرة، وأبرز 10 حالات تعرض لمخاطر الشطب، إلى لجنة إدارة المخاطر، ولجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ومجلس الإدارة على أساس دوري. ويسلط التقرير الضوء على حالة التعرض، والتحصيلات، إن وجدت، والضمانات، والمخصصات المحتفظ بها في مقابل هذه الحسابات، وخطة العمل لتسوية/ تحصيل المستحقات من هذه الحسابات.

ب-7 نموذج المخاطر الائتمانية (1): الجودة الائتمانية للأصول

د	ج	أ		ب	ب-7 نموذج المخاطر الائتمانية (1): الجودة الائتمانية للأصول
		إجمالي القيم الدفترية			
		حالات التعرض للتخلف عن السداد	حالات التعرض غير المرتبطة بالتخلف عن السداد		
صاف القيم (أ-ب-ج)	الإعفاءات/ التمويلات المشكوك في تحصيلها				بالآلاف (ريال سعودي)
233,535,573	5,555,209	1,770,178	237,320,603	1	التمويلات
34,058,008	-	-	34,058,008	2	سندات الدين
13,567,436	-	-	13,567,436	3	حالات التعرض خارج الميزانية
280,161,091	5,555,209	1,770,178	283,946,121	4	الإجمالي

تعريف التخلف عن السداد:

- الحسابات التي تعتبر في حالة تعثر بعد عدم الوفاء بالالتزامات لمدة 90 يومًا.

ب-8 نموذج المخاطر الائتمانية (2): تغيرات مخزون التمويلات المتخلف سدادها وسندات الدين

		بالآلاف (ريال سعودي)	
i			
1,795,839	التمويلات المتخلف سدادها وسندات الدين في نهاية يونيو 2017	1	
1,629,085	سندات الدين والتمويلات التي لم تُسدّد منذ آخر مدة تقرير	2	
853,094	المعاد إلى حالة عدم التخلف عن السداد	3	
1,400,443	المبالغ المدومة	4	
598,792	تغيرات أخرى	5	
1,770,178	التمويلات المتخلف سدادها وسندات الدين في نهاية ديسمبر 2017 (5±4-3-2+1)	6	

- انخفضت التمويلات المتعثرة لإجمالي المحفظة بسبب تحسين إدارة قائمة المراقبة والالتزامات التي فات موعد استحقاقها ومراجعة سياسة الشطب للأفراد لتتماشى مع مصارف المملكة الأخرى.

ب-9 جدول المخاطر الائتمانية (ب): الإفصاح الإضافي المرتبط بالجودة الائتمانية للأصول

الإفصاحات الكمية

(أ) نطاق حالات التعرض لمخاطر "تأخر السداد" و"التمويلات المشكوك في تحصيلها" وتعريفاتها المستخدمة للأغراض المحاسبية والفروق، إن وجدت، بين تعريف التأخر في السداد والتخلف عن السداد للأغراض المحاسبية والتنظيمية: تُستخدم التعريفات الشائعة للأغراض المحاسبية أو التنظيمية على حد سواء. ولا يصنف التمويل الذي تأخر سداده أقل من 90 يومًا على أنه مشكوك في تحصيله، ما لم تثبت معلومات أخرى متاحة خلاف ذلك. ولا يشمل التمويل المتأخر في سداده ولا التمويل المشكوك في تحصيله والمتأخر في سداده ولكنه غير مشكوك في تحصيله إجمالي التمويل العامل.

(ب) مدى حالات التعرض لمخاطر التأخر في السداد (أكثر من 90 يومًا) والتي لا تعتبر مشكوك في تحصيلها وأسباب ذلك: لا توجد حالات تعرض من هذا القبيل. يعتبر المصرف حالات التعرض للتأخر في السداد لأكثر من 90 يومًا بوصفها مشكوك في تحصيلها.

(ج) وصف الطرق المستخدمة في تحديد التمويلات المشكوك في تحصيلها: يُعامل التمويل الذي تأخر سداده لأكثر من 90 يومًا بوصفه تمويلًا مشكوك في تحصيله. كما يعتبر المصرف أنه من غير المحتمل أن يدفع المدين التزاماته الائتمانية بالكامل دون الرجوع إلى المصرف في إجراءات مثل تسهيل الضمان (إذا كان محتفظًا به).

(د) تعريف المصرف الخاص للتعرض للمعاد هيكلته. تمويل يمنح المصرف بموجبه، لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض، امتيازًا للمقترض الذي لولاه ما نُظِرَ في الأمر.

الإفصاحات الكمية¹

(هـ) تقسيم حالات التعرض حسب المناطق الجغرافية والصناعة وأجل الاستحقاق المتبقي:

المنطقة الجغرافية

تشكل المملكة العربية السعودية 96٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية الممولة والنسبة الباقية من نصيب الأعمال الدولية.

قطاعيًا

يُصنف نحو 69.58٪ من إجمالي حالات التعرض ضمن تمويلات الأفراد. ويُعد منتج "وطني" الأكبر ضمن محفظة تمويلات الأفراد. كما تحظى القطاعات التجارية والصناعية بالنصيب الأكبر.

الاستحقاقات المتبقية

- تُستحق محفظة الشركات المرجح خلال سنتين
- بينما تُمثل نسبة محفظة الأفراد التي مدتها أكثر من 3 سنوات 74٪ من إجمالي محفظة الأفراد.
- بلغت نسبة محفظة التمويل المرجح للتعرضات التي تزيد عن 5 سنوات 15.8٪.

(و) المبالغ المعرضة للتمويلات المشكوك في تحصيلها (وفقًا للتعريف الذي يستخدمه المصرف للأغراض المحاسبية) والإعفاءات، وعمليات الشطب، والمبالغ المعدومة ذات الصلة حسب المناطق الجغرافية والقطاع: يبلغ إجمالي محفظة الديون المتعثرة 1.77 مليار ريال سعودي. وتبلغ الإعفاءات 5.6 مليار ريال سعودي. ويبلغ الشطب 3.7 مليار ريال سعودي.

¹ القيم الدفترية ضمن نطاق التوحيد التنظيمي

المنطقة الجغرافية

تحظى المملكة العربية السعودية بنسبة 97.86% من حالات التعرض للتمويلات المشكوك في تحصيلها والإعفاءات.

قطاعيًا

تقع نسبة 69.4% من إجمالي حالات التعرض للتمويلات المشكوك في تحصيلها ضمن محفظة تمويل الشركات.

(ز) تحليل التقادم لحالات التعرض لمخاطر تأخر السداد المحاسبية:

- يقع أكثر من 97.41% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممولة ضمن فئة التأخر عن السداد "صفر" يوم.
- أما النسبة المتبقية البالغة 1.85% من محفظة التمويلات غير المتعثرة فتقع ضمن فئة التأخر عن السداد من 1 إلى 89 يومًا من تاريخ الاستحقاق.
- وقد بلغت محفظة التمويلات المشكوك في تحصيلها 0.74%.

(ح) تقسيم حالات التعرض المعاد هيكلتها بين حالات تعرض التمويلات المشكوك في تحصيلها وغير المشكوك في تحصيلها:

أُعيدَ هيكلَة خمسة عملاء من الشركات بمبلغ إجمالي قدره 1.2 مليار ريال سعودي.

ب-10 جدول المخاطر الائتمانية ج: متطلبات الإفصاح النوعي ذات الصلة بأساليب تخفيف المخاطر الائتمانية

(أ) السمات الأساس للسياسات والعمليات، وتوضيح مدى استخدام المصرف للمعاملات داخل الميزانية العمومية وخارجها: لا ينطبق.

(ب) السمات الأساس لسياسات وعمليات تقييم الضمانات والإدارة: يحتفظ المصرف في سياق الأنشطة التمويلية العادية بضمان بصفته ضماناً للتخفيف من مخاطر الائتمان في التمويل. تتضمن هذه الضمانات في معظمها ودائع العملاء وودائع نقدية أخرى وضمانات مالية وأسهم محلية ودولية وعقارات وممتلكات ومعدات أخرى. يتم الاحتفاظ بالضمانات بشكل رئيسي مقابل التمويل التجاري والاستهلاكي ويتم إدارتها مقابل التعرضات ذات الصلة المتعلقة بالتمويل. تستند القيمة العادلة للضمانات على التقييم الذي يقوم به الخبراء المستقلون والأسعار المتداولة (إن وجدت) وأساليب التقييم. استخدم الخبراء نهجاً مختلفاً لتحديد القيمة العادلة للضمانات العقارية، بما في ذلك نهج السوق المقارن استناداً إلى المبيعات الفعلية الأخيرة، أو نهج التدفقات النقدية المخصومة، مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات الخصم المعدلة للمخاطر وعوائد الإيجار والقيم النهائية.

(ج) معلومات حول تركيزات مخاطر السوق أو الائتمان في إطار أدوات تخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة (أي من خلال نوع الضامن والضمانات ومقدمي المشتقات الائتمانية):

تنشأ تركيزات مخاطر الائتمان عندما يكون عدد من العملاء مشتركين في أنشطة أعمال مماثلة أو أنشطة في المنطقة الجغرافية ذاتها أو لديهم سمات اقتصادية مماثلة، مما قد يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الظروف. تشير تركيزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المصرف تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين. يسعى المصرف إلى إدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال تنوع تمويله، للتأكد من عدم وجود تركيز غير مبرر للمخاطر على الأفراد أو مجموعات العملاء في مواقع جغرافية محددة أو قطاعات اقتصادية محددة. يدير المصرف مخاطر الائتمان عن طريق وضع حدود لمقدار المخاطر المقبولة بالنسبة إلى العملاء الفرديين والمجموعات والقطاعات الجغرافية والاقتصادية. تُراقب هذه المخاطر بانتظام وتخضع لمراجعة سنوية أو مراجعة أكثر تكراراً عند الضرورة. تراجع اللجنة التنفيذية الحدود على مستوى مخاطر الائتمان حسب المنتج والقطاع الاقتصادي والبلد سنوياً على الأقل.

ب-11: نموذج المخاطر الائتمانية 3: نظرة عامة عن أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية

ز	و	هـ	د	ج	ب	أ	بالآلاف (ريال سعودي)	
التعرضات المضمونة المشتقات الائتمانية، من بينها: مبلغ مضمون	التعرضات المضمونة المشتقات الائتمانية	التعرضات المضمونة بضمانات مالية، من بينها: مبلغ مضمون	التعرضات المضمونة بضمانات مالية	التعرضات المضمونة بضمانات، من بينها: مبلغ مضمون	التعرضات المضمونة بالضمانات	التعرضات غير المضمونة: القيمة الدفترية	1	2
-	-	-	-	11,569,252	13,362,300	220,173,272	التمويلات	
-	-	-	-	-	-	34,058,008	سندات الدين	
-	-	-	-	11,569,252	13,362,300	254,231,280	الإجمالي	
-	-	-	-	377,109	1,234,101	536,077	من بينها متأخر في السداد	

• لم يطرأ أي تغيير كبير على المدة المشمولة بالتقرير السابق.

- ب-12: جدول المخاطر الائتمانية د: المخاطر الائتمانية د: الإفصاحات النوعية عن استخدام المصارف
للتصنيفات الائتمانية الخارجية وفقاً للنهج الموحد للمخاطر الائتمانية
- (أ) أسماء مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية ووكالات ائتمان الصادات التي يستخدمها المصرف، وأسباب أي تغييرات في مدة إعداد التقارير:
موديز وستاندرد أند بورز وفيتش وكابيتال انتليجنس.
- (ب) فئات الأصول التي تستخدم فيها كل من مؤسسة تقييم الائتمان الخارجية أو وكالات ائتمان التصدير:
الشركات المصنفة خارجياً والمصارف وشركات الأوراق المالية.
- (ج) وصف العملية المستخدمة لنقل المُصدر لإصدار التصنيفات الائتمانية على الأصول المماثلة في الدفتر المصرفي (راجع الفقرات 101-99 من إطار بازل).
لا ينطبق.
- (د) مواعمة المقياس الأبجدي الرقمي لكل وكالة تستخدم مع حافظة المخاطر (إلا في الحالات التي ينشر فيها المشرف المعني مخططاً موحداً يتعين على المصرف الامتثال له):
جرى تخطيط جدول التصنيف الرئيسي للمصرف على درجات وكالة تقييم خارجية (ستاندارد أند بورز) درجات الاستثمار من (4-1) المخططة بحسب (أ أ أ إلى ب ب ب-)، ودرجات الاستثمار الفرعي (5-7) المخططة بحسب (ب ب + إلى ج) والدرجات الافتراضية (8-10).

ب-13 نموذج المخاطر الائتمانية 4: النهج الموحد- التعرض للمخاطر الائتمانية وتأثيرات تخفيف المخاطر الائتمانية

بالآلاف (ريال سعودي)						
و	هـ	د	ج	ب	أ	
الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وكثافة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر		التعرضات بعد معامل التحويل الائتماني وإدارة مخاطر الائتمان		التعرضات قبل معامل التحويل الائتماني وإدارة مخاطر الائتمان		
كثافة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	مبلغ خارج ميزانية المنشئ	مبلغ داخل ميزانية المنشئ	مبلغ خارج ميزانية المنشئ	مبلغ داخل ميزانية المنشئ	فئات الأصول
%0	-	-	71,204,098	293	71,204,098	1 الديون السيادية ومصاريفها المركزية
%0	-	-	-	871	-	2 هيئات القطاع العام غير المركزية
%0	-	-	1,530,653	-	1,530,653	3 مصارف التنمية متعددة الأطراف
%51	8,969,364	133,917	17,358,495	212,078	17,358,495	4 المصارف
%0	-	-	-	-	-	5 شركات الأوراق المالية
%97	65,160,311	5,090,930	62,282,819	13,115,249	63,347,255	6 الشركات
%75	103,937,339	2,113	138,551,493	238,946	138,652,444	7 محافظ الأفراد التنظيمية
%75	19,545,700	-	26,133,951	-	26,032,744	8 مضمونة بعقارات سكنية
%99	4,440,131	-	4,483,074	-	4,466,688	9 مضمونة بعقارات تجارية
%100	3,034,543	-	3,034,543	-	3,034,543	10 حقوق الملكية
%110	1,946,158	-	1,770,178	-	1,770,178	11 التمويلات التي فات موعد استحقاقها
%0	-	-	-	-	-	12 الفئات ذات المخاطر العالية
%59	12,654,443	-	21,570,585	-	21,570,586	13 أصول أخرى
%62	219,687,988	5,226,960	347,919,889	13,567,436	348,967,684	14 الإجمالي

- زاد الرهن العقاري السكني بنسبة 26٪.

ب-14 نموذج المخاطر الائتمانية 5: النهج الموحد- حالات التعرض حسب فئات الأصول
وأوزان المخاطر

ي	ط	ح	ز	و	هـ	د	ج	ب	أ	بالآلاف (ريال سعودي)	
إجمالي مبلغ التعرضات الائتمانية (بعد معاملة التحويل الائتماني وبعد إدارة مخاطر الائتمان)	أخرى	%150	%100	%75	%50	%35	%20	%10	%0	فئات الأصول وأوزان المخاطر*	
71,204,098	-	-	-	-	-	-	-	-	71,204,098	الديون السيادية ومصاريفها المركزية	1
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	هبات القطاع العام غير المركزية	2
1,530,653	-	-	-	-	-	-	-	-	1,530,653	مصارف التنمية متعددة الأطراف	3
17,416,834	-	74,884	625,969	-	16,166,947	-	549,034	-	-	المصارف	4
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	شركات الأوراق المالية	5
67,964,864	-	-	63,083,987	-	3,855,127	-	1,025,750	-	-	الشركات	6
138,548,248	-	-	104,217	138,444,031	-	-	-	-	-	محافظ الأفراد التنظيمية	7
26,060,933	-	-	-	26,060,933	-	-	-	-	-	مضمونة بعقارات سكنية	8
4,440,131	-	-	4,440,131	-	-	-	-	-	-	مضمونة بعقارات تجارية	9
3,034,543	-	-	3,034,543	-	-	-	-	-	-	حقوق الملكية	10
1,375,958	-	1,194,748	181,210	-	-	-	-	-	-	التمويلات التي فات موعد استحقاقها	11
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الفئات ذات المخاطر العالية	12
21,570,585	-	-	12,555,767	-	-	-	493,379	-	8,521,439	أصول أخرى	13
353,146,848	-	1,269,632	84,025,824	164,504,964	20,022,074	-	2,068,163	-	81,256,191	الإجمالي	14

- لم يطرأ أي تغيير كبير على المدة المشمولة بالتقرير السابق.

لا تنطبق التقارير ب-15 وب-34.

ب-35 جدول مخاطر السوق (أ): متطلبات الإفصاح النوعي ذات الصلة بمخاطر السوق ينبغي للمصارف وصف أهداف إدارة مخاطرتهم وسياسات مخاطر السوق وفقاً للإطار أدناه (ينبغي أن يؤيد حب المعلومات على دعم حكم المعلومات الهادفة للمستخدمين):

(أ) استراتيجيات المصرف وعملياته: يجب أن تشتمل هذه على شرح الأهداف الاستراتيجية للإدارة في الأنشطة التجارية الأساس وكذلك العمليات المنفذة لتعريف مخاطر سوق المصرف أو مراقبتها أو التحكم فيها والتي تشتمل على سياسات مخاطر التحوط واستراتيجيات أو عمليات مراقبة الفاعلية المستمرة للتحوط.

لا يواجه المصرف، بصفته مصرفاً إسلامياً، أي مخاطر للسوق فيما عدا مخاطر تقلب معدل الربح في الدفتر المصرفي. يكون النموذج المنفصل الذي وافقت عليه مؤسسة النقد العربي السعودي لحساب مخاطر تقلب معدل الربح في الدفتر المصرفي وكذا مخاطر تقلب معدل الربح المصرفي الناجمة حسبما هو وارد في رسوم رأس المال في مخاطر الركن الثاني. تنشأ مخاطر تقلب معدل الربح في الدفتر المصرفي بسبب عدم تماثل الاستحقاق أو إعادة تحديد أسعار الأصول والخصوم. ويشير هذا إلى مخاطر التغييرات في أسعار السوق للأصول والخصوم في الدفتر المصرفي بسبب التغييرات في الهيكل الزمني لنسبة الربح.

(ب) هيكل وظيفة إدارة مخاطر السوق وتنظيمها: وصف هيكل حوكمة مخاطر السوق الذي أنشئ لتنفيذ استراتيجيات المصرف وعملياته حسبما هو مشروح في الصف (أ) أعلاه، ووصف العلاقات وآليات التواصل بين الأطراف المختلفة المشاركين في إدارة مخاطر السوق.

تعد وظيفة مخاطر السوق جزءاً من وظيفة إدارة المخاطر المؤسسية. تقارير إدارة المخاطر المؤسسية لرئيس إدارة مخاطر المجموعة. تعرض وظيفة مخاطر السوق الالتزام بقيود إدارة الخزينة المصدق عليها عرضاً مستقلاً وتتواصل مع الإدارة العليا في حالة وجود أي تعقبات.

(ج) نطاق وطبيعة التقرير عن المخاطر أو أنظمة القياس أو كليهما.

قُدمت التقارير الشاملة لمخاطر السيولة والسوق إلى لجنة الأصول والخصوم للاطلاع عليها ومناقشتها. إضافة إلى ذلك، تسلط لوحة مخاطر السيولة والسوق الضوء على عدة أوضاع أو حدود والمقدمة إلى لجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لا ينطبق التقرير ب-36.

ب-37 نموذج مخاطر السوق (1): مخاطر السوق في ظل اعتماد النهج الموحد

أ	بالآلاف (ريال سعودي)	
الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي المنتجات	
4,594,750		
-	1	مخاطر معدل الفائدة (العام والخاص)
-	2	مخاطر حقوق الملكية (العام والخاص)
4,594,750	3	مخاطر الصرف الأجنبي
-	4	مخاطر السلعة
-		خيارات
-	5	منهج مبسط
-	6	طريقة دلتا بلاس
-	7	منهج السيناريو
-	8	التسديد
4,594,750	9	الإجمالي

- لم يطرأ أي تغيير كبير على المدة المشمولة بالتقرير السابق.
- يستمر المصرف في اتباع النهج الموحد لحساب رسوم رأس المال لمخاطر السوق.

لا تنطبق التقارير ب-38 وب-40.

ب-41 المخاطر التشغيلية

الإفصاحات الكمية

(أ) إضافة إلى متطلبات الإفصاح الكمي العام (الفقرة 824)، ومنهج أو مناهج تقييم مخاطر رأس المال التشغيلية التي يكون المصرف مؤهلاً لها.

تُعرّف المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسارة الناجمة عن العمليات الداخلية غير الدقيقة أو المخففة وكذا الأشخاص والأنظمة أو من الأحداث الخارجية. يشتمل هذا التعريف على المخاطر القانونية ولكن يستثنى المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. تشتمل المخاطر القانونية على: على سبيل المثال لا الحصر، تعرض الفائدة أو الغرامات أو التعويضات المادية الناجمة عن إجراءات الإشراف وكذا التسويات الخاصة. يعرض إطار المخاطر التشغيلية السياسات لتعريف المخاطر التشغيلية وتقييمها وقياسها ومراقبتها وإدارتها (تخفيفها وتحويلها وقبولها وما إلى ذلك) وإعداد تقرير عنها. هذا ويكون مدير المصرف وإدارته وأعضاء طاقم العمل مسؤولين عن إدارة المخاطر التشغيلية جنباً إلى جانب الأدوار والمسؤوليات. تعتمد الفعالية الكلية لحوكمة المخاطر التشغيلية الصحيحة على خطوط نموذج الدفاع الثلاثة التالية: الخط الأول-خط إدارة الأعمال: الخط الثاني-وظيفة إدارة المخاطر التشغيلية المستقلة: الخط الثالث-وظيفة العرض المستقل على سبيل المثال التدقيق الداخلي.

يُسهل قسم إدارة المخاطر التشغيلية ضمن مجموعة إدارة المخاطر والائتمان إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف. يعزز قسم إدارة المخاطر التشغيلية ثقافة الوضوح والاحتراس والتفتح والوعي والاستباقية داخل المصرف. فهم يفرضون مسؤولية مساءلة لإدارة المخاطر التشغيلية خلال المصرف. هذا القسم مسؤول عن تطوير العمليات والأدوات والمنهجيات، والتنبؤ بتطبيقهم واستخدامهم خلال وحدة الأعمال وتقديم مراقبة مستمرة وتوجيه خلال المصرف. تتنبأ لجنة المخاطر التشغيلية للمجموعة بتطبيق إطار المخاطر التشغيلية والتقارير على لجنة إدارة المخاطر.

(ب) وصف مناهج القياسات المتقدمة للمخاطر التشغيلية إذا ما استخدمها المصرف، شاملة مناقشة العوامل الداخلية والخارجية ذات الصلة المعترف بها في منهج معايير المصرف. في حالة الاستخدام الجزئي، يُستخدم نطاق المناهج المختلفة والتغطية.

لا ينطبق. يتبنى المصرف منهجاً موحداً لحساب تكلفة مخاطر رأس المال التشغيلية.

(ج) فيما يتعلق بالمصارف التي تستخدم مناهج القياسات المتقدمة، تقديم وصف استخدام الضمان بغية تخفيف المخاطر التشغيلية.

لا ينطبق. يتبنى المصرف منهجاً موحداً لحساب تكلفة مخاطر رأس المال التشغيلية.

ب-42 مخاطر معدل الفائدة في الدفتر المصرفي

جدول (أ)

الإفصاحات الكمية

- (أ) فيما يلي وصف المصرف لمخاطر معدل الفائدة في الدفتر المصرفي لغرض مراقبة المخاطر وقياسها:
- تُعرف مخاطر تقلب معدل الربح في الدفتر المصرفي بأنها عملية إدارة المخاطر التي تنشأ بسبب عدم التطابق (التدفقات النقدية/ إعادة التسعير) بين مراكز أصول المصرف ومطلوباته. كما أنها تُعد عملية تخطيط استراتيجي تساعد المصرف على التخفيف أو التحوط فضلاً عن أنها مخاطر في نطاق الميزانية وخارجه بالتركيز على الاستفادة المثلى من العائد.
 - يركز المصرف في الوقت الحالي على مراقبة تقلبات الربحية في إدارة مخاطر تقلب معدل الربح في الدفتر المصرفي بما يتماشى مع الإقدام المقبول على المخاطر، في سياق وضع تدابير ذات صلة بقيمة حقوق الملكية الاقتصادية لإدارة مخاطر تقلب معدل الربح في الدفتر المصرفي وفقاً لما تقتضيه المبادئ التوجيهية للجنة بازل للرقابة المصرفية 368، إلى جانب الحدود المرتبطة بالمراقبة الفعالة.

(ب) فيما يلي وصف إدارة المصرف العامة لمخاطر معدل الفائدة في الدفتر المصرفي واستراتيجيات التخفيف منها:

- رصد قيمة حقوق الملكية وصافي إيرادات الفوائد فيما يتعلق بالحدود المقررة: كما ذكر أعلاه في الرد على النقطة (أ).
- ممارسات التحوط: لا يمتلك المصرف في الوقت الحالي بوصفه مصرفاً إسلامياً منتجات محددة للتحوط من مخاطر أسعار الفائدة على دفتريه المصرفي. ومع ذلك، بُذلت محاولات واعية قدر المستطاع لعمل تحوط طبيعي من خلال مطابقة استحقاقات/ إعادة تسعير الأصول والخصوم المتأثرة.
- إجراء اختبار التحمل: يجري المصرف حالياً اختبارات التحمل لتغير صافي إيرادات الفوائد من خلال تقييم أثر صدمات معدل الربح المختلفة بشأن أرباح المصرف. بالإضافة إلى ذلك، تنص المبادئ التوجيهية للجنة بازل للرقابة المصرفية 368 على اختبارات تحمل قيمة حقوق الملكية التي يجريها المصرف.
- تحليل النتائج: تُستخدم صافي إيرادات الفوائد ذات الصلة باختبارات التحمل بناءً على الفجوة الحالية للمصرف لتقييم مدى بقاء قياس مخاطر الأرباح المعرضة للمخاطر ومدى بقاء مقاييس التغير في صافي إيرادات الفوائد ضمن حدود الإقدام المقبول على المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يعدّ المصرف حالياً عملية مماثلة لضمان بقاء نتائج اختبارات التحمل ذات الصلة بقيمة حقوق الملكية ضمن عتبة الإقدام على المخاطر المستهدفة من خلال إدارة الميزانية النشطة.
- دور التدقيق المستقل: يؤدي المدققون الداخليون دوراً رئيساً في تقييم مدى فاعلية إدارة مخاطر معدل الربح للمجموعة إذ يمتد دورهم إلى تقييم مدى موثوقية فاعلية التقارير ومدى كفاءة العمليات فضلاً عن ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح.
- دور لجنة الأصول والخصوم وممارساتها: تتحمل لجنة الأصول والخصوم مسؤولية ما يلي:
 - ضمان تطبيق المبادئ التوجيهية للسياسة المتعلقة بمخاطر تقلب معدل الربح في الدفتر المصرفي والمتعلقة بقرارات مجلس الإدارة ولجنة الأصول والخصوم في المصرف.
 - مراجعة أنشطة السوق بانتظام وضمان اتخاذ القرارات الفعالة وتنفيذها في الوقت المقرر.
 - التأكد من إجراء اختبار التحمل المناسب فيما يتعلق بمخاطر تقلب معدل الربح في الدفتر المصرفي ومجموعة إجراءات الإدارة الرئيسية التي ستُتخذ تدريجياً قبل حدوث أي تدهور في البيئة الاقتصادية/ العوامل المحددة للمصرف وأثنائها والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على ملفه الخاص بالإقدام على المخاطر في الوقت المقرر.
- يمارس المصرف دوره لضمان التحقق من صحة النموذج المناسب: أشرك المصرف خبراء استشاريين خارجيين لصياغة نماذج مخاطر تقلب معدل الربح في الدفتر المصرفي وفقاً لإرشادات بازل ومؤسسة النقد العربي السعودي. وتخضع النماذج التي أعدها الاستشاريون للاختيار الرجعي والتحقق منها من خلال الاستشاريين الذين أعدها.
- إجراء تحديثات في الوقت المناسب استجابةً لظروف السوق المتغيرة: تراقب إدارة الخزينة بالمصرف التغيرات في ظروف السوق والتي قد تتطلب إعادة التوازن في الميزانية. تدعم أيضاً مجموعة المخاطر في المصرف إدارة الخزينة لأداء المهمة بفاعلية. بالإضافة إلى ذلك، تتحمل لجنة الأصول والخصوم مسؤولية المراقبة الدورية لملف مخاطر تقلب معدل الربح

- في الدفتر المصرفي وتتخذ الإجراءات الإدارية الرئيسية اللازمة لتنفيذ التدابير التصحيحية (إن وُجدت) لضمان عدم تسبب ديناميكية السوق في تخطي عتبات المخاطر في المصرف.
- (ج) فيما يلي تواتر عملية حساب تداير مخاطر معدل الفائدة في الدفتر المصرفي ووصف التدابير المحددة التي يتبعها المصرف لقياس مدى حساسيته تجاه مخاطر معدل الفائدة في الدفتر المصرفي:
- سيضطلع المصرف بقياس مخاطر تقلب معدل الربح في الدفتر المصرفي شهرياً عن طريق قياس معايير محددة مثل حساسية قيمة حقوق الملكية وصافي إيرادات الفوائد.
- (د) فيما يلي وصف لصدمة معدل الفائدة وسيناريوهات التحمل التي يستخدمها المصرف لتقدير التغيرات في القيمة الاقتصادية والأرباح:
- يستخدم المصرف سيناريوهات تنظيمية للصدمة على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية للجنة بازل للرقابة المصرفية 368 لحساب قيمة حقوق الملكية (سته سيناريوهات تنظيمية للصدمة) وحساب صافي إيرادات الفوائد (سيناريوهات تنظيمية للصدمة).
- (هـ) عندما تختلف الافتراضات المهمة للنموذج المستخدمة في نظام القياس الداخلي للمصرف (أي مقياس قيمة حقوق الملكية الذي يُعده المصرف لأغراض أخرى غير الإفصاح، على سبيل المثال للتقييم الداخلي مدى كفاية رأس المال) عن افتراضات النمذجة المحددة للإفصاح في الجدول ب، ينبغي على المصرف تقديم وصفاً لتلك الافتراضات وأثارها الاتجاهية وشرح الأساس المنطقي لوضع هذه الافتراضات (مثل البيانات التاريخية والبحوث المنشورة وقرار الإدارة والتحليل).
- يُعد المصرف في الوقت الحالي نظام قياس داخلي خاص بمخاطر تقلب معدل الربح في الدفتر المصرفي لعملية التقييم الداخلي مدى كفاية رأس المال، كما أن المصرف بحاجة على النحو المطلوب من مؤسسة النقد العربي السعودي إلى الحفاظ على الاتساق في المنهجية المتبعة بين التقييم الداخلي مدى كفاية رأس المال وإفصاحات مخاطر تقلب معدل الربح في الدفتر المصرفي الخاص بالركن الثالث. ومن ثم، سيعمل المصرف على مواءمة التقييم الداخلي مدى كفاية رأس المال لحساب مخاطر تقلب معدل الربح في الدفتر المصرفي لعام 2018 وفقاً لتوجيهات لجنة بازل للرقابة المصرفية 368.
 - فيما يلي الافتراضات التي جرى أخذها بعين الاعتبار لحساب قيمة حقوق الملكية وصافي إيرادات الفوائد الواردة في الجدول ب:
 - وضع التوزيع الحالي للمحفظة (من ناحية المبلغ) بعين الاعتبار للوصول إلى المتوسط المرجح لسعر فائدة الإقراض لكل محفظة.
 - لم يُحتسب معدل الدفع المسبق المشروط إلا لمحفظة الأفراد على مستوى المنتج، أي أنه جرى تطبيق معدل الدفع المسبق المشروط ذاته على المنتج عبر مجموعات الاستحقاق الزمنية. علاوة على ذلك، جرى إعداد نماذج معدل الدفع المسبق المشروط لمختلف منتجات الأفراد (التمويلات الشخصية وتمويلات السيارات والتمويلات العقارية) استناداً إلى بيانات تاريخية مدتها 14 شهراً. ويسعى المصرف إلى إثراء البيانات المتاحة لإعداد بيانات تاريخية طويل الأجل بهدف تحسين أرقام معدل الدفع المسبق المشروط.
 - تُعفى بطاقة الائتمان من النمذجة السلوكية المسبقة الدفع للأسباب التالية:
 - ◀ يرتفع معدل الربح المحمل للمنتج مقارنةً بالبديلات الأخرى ذات الصلة. وبناء على ذلك، لن يكون هناك تأثير على تحركات معدلات الفائدة في السوق أو ستتأثر قليلاً بالنسبة لبطاقات الائتمان.
 - ◀ تبلغ المدة الإجمالية لتسوية المنتج حوالي شهر-شهرين فضلاً عن عدم وجود جدول التدفقات النقدية التعاقدية التي لا يمكن إجراء تقييم الدفع المسبق بشأنها.
 - وُضع تحويل التدفقات النقدية إلى مجموعات الاستحقاق الأولى بعين الاعتبار بعد تطبيق معدل الدفع المسبق المشروط على منتجات الأفراد. وجرى النظر في مكون الفائدة لمجموعة الاستحقاق الأخيرة (بعد تحويل التدفقات النقدية) تناسباً استناداً إلى القيمة الاسمية المتبقية في مجموعة الاستحقاق الأخيرة الثانية وأصل الدين المقرر لمجموعة الاستحقاق الأخيرة.
 - لا تُشكل الودائع لأجل من إجمالي الودائع إلا جزءاً ضئيلاً منها وكذلك وفقاً للتجربة السابقة ولا يواجه المصرف مخاطر استرداد مبكر للودائع لأجل، لذلك، لا تُحتسب مخاطر استرداد الودائع لأجل.

و) فيما يلي وصف عالي المستوى لكيفية تحوط المصرف لمخاطر معدل الفائدة في الدفتر المصرفي وكذلك المعاملة المحاسبية المرتبطة بها.

- كما ذكر أعلاه في النقطة (ب).

ز) فيما يلي وصف عالي المستوى للنموذج الرئيسية والافتراضات المعيارية المستخدمة لحساب قيمة حقوق الملكية وصافي إيرادات الفوائد، والتي تتضمن ما يلي:

- بالنسبة إلى قيمة حقوق الملكية، جرى إدراج الهوامش التجارية ومكونات الهوامش الأخرى في التدفقات النقدية المستخدمة في الحساب ومعدل الخصم المستخدم:

– استخدم المصرف معدل الإقراض الإرشادي الحالي للمنتجات في نطاق محدد لغرض الخصم الذي يتألف من الهامش التجاري وهوامش المخاطر الأخرى على النحو المحدد في المبادئ التوجيهية للجنة بازل للرقابة المصرفية 368. يحسب المصرف المتوسط المرجح لسعر فائدة الإقراض للمحفظة بكاملها استنادًا إلى التوزيع من ناحية المبلغ ومعدلات الإقراض الإرشادية المتوسطة/الوسيلة/المكررة لكل مدة للمحفظة ذات الصلة بموجب مراجعة مخاطر تقلب معدل الربح في الدفتر المصرفي (على سبيل المثال، الشركات والخزينة والمشآت الصغيرة والمتوسطة والأفراد). ويُحتسب معامل الخصم وفقًا للصيغة التنظيمية القائمة على المتوسط المرجح لسعر فائدة الإقراض المحتسب للمحفظة بأكملها.

- كيفية تحديد متوسط استحقاق إعادة تسعير الودائع غير محددة الأجل² في (1) (بما في ذلك أي خصائص منتج مميزة تؤثر على تقييم سلوك إعادة التسعير):

– جرى تقسيم الودائع غير محددة الأجل إلى ودائع الأفراد وودائع المؤسسات. وأُخذت الحصة غير الأساسية من الودائع غير محددة الأجل الخاصة بالأفراد بنسبة 15٪ في مجموعة قصيرة الأجل. وبالمقابل وُضع في الاعتبار النسبة المتبقية البالغة 85٪ بوصفها نسبة أساسية والتي جرى توزيعها على أساس زمني مرجح حتى أطول مدة استحقاق لمدة 5 سنوات لودائع الأفراد. وبالنسبة إلى ودائع المؤسسات، أُخذت الحصة غير الأساسية من الودائع غير محددة الأجل بنسبة 50٪ في مجموعة قصيرة الأجل. وبالمقابل وُضع في الاعتبار النسبة المتبقية البالغة 50٪ بوصفها نسبة أساسية والتي جرى توزيعها على أساس زمني مرجح حتى أطول مدة استحقاق لمدة 4 سنوات. وبعد ذلك، يُحتسب متوسط إعادة التسعير على أساس التعرض المرجح.

- فيما يلي المنهجية المستخدمة لتقدير معدلات الدفع المسبق لقروض العملاء ومعدلات السحب المبكرة للودائع لأجل أو أُنهما، وغيرها من الافتراضات المهمة:

– يُجرى مصرف الراجحي النمذجة السلوكية لمنتجات الأفراد ذات المعدل الثابت مع تعرضات المادة لمخاطر الدفع المسبق المبكر. يُتبع الإطار الموحد الذي تحدده لجنة بازل للرقابة المصرفية بحيث تجري معايرة معدلات الدفع المسبق الثابت الأساسية باستخدام البيانات التاريخية لكل منتج فرعي ذي صلة وتُقاس بمعامل 0.8 لسيناريوهات صدمة معدل الفائدة للهبوط وبمعامل 1,2 لسيناريوهات الصعود. تُجرى النمذجة السلوكية للعملة المقومة لهذا التمويل، وهي الريال السعودي.

– افتراضات مخاطر السحب المبكر للودائع لأجل: جمع المصرف الودائع لأجل، وإن كانت جزءًا صغيرًا من إجمالي ودائع العملاء، بشكل رئيسي من ودائع الشركات إذ لا ينطبق عليها الاسترداد المبكر. وبناء على ذلك، لا يحسب المصرف مخاطر استرداد الودائع لأجل للمحفظة الحالية للودائع لأجل. إذا رفع المصرف، في المستقبل، منتجات الودائع لأجل ذات مخاطر الاسترداد المبكر (التي لا تستعيد مخاطر معدل الربح قيمتها من العميل)، يحسب المصرف مخاطر استرداد الودائع لأجل وتؤخذ معالجة التدفقات النقدية المناسبة في عين الاعتبار.

- أي افتراضات أخرى (بما في ذلك الأدوات ذات الاختيارات السلوكية المستبعدة) لها تأثير جوهري على حساب قيمة حصة الملكية وصافي إيرادات الفوائد المفصّل عنهما في الجدول ب، بما في ذلك توضيح لماذا تُعد هذه الافتراضات جوهريّة:

– جرى وصف افتراضات نمذجة سلوك الدفع المسبق أعلاه.

– كونها تركز تركيزًا رئيسيًا على إقراض الأفراد (تشكل نسبتها حوالي 70٪ من المحفظة)، أعد المصرف نماذج سلوكية لمخاطر الدفع المسبق، أي معدل الدفع المسبق المشروط لمحافظ الأفراد فقط.

² سيخضع متوسط استحقاق إعادة التسعير/أطول مدة استحقاق لإعادة تسعير الودائع غير محددة الأجل للتغيير بعد التحقق من صحة النموذج من خلال الاستشاريين (راجع الفقرة 4-1-2 أعلاه).

- افتراض/ توضيح مخاطر الانسحاب المبكر للودائع لأجل الواردة أعلاه.
- أي طريقة للجمع بين العملات وأي ارتباطات كبيرة في محل الفائدة بين العملات المختلفة:
 - وفقاً للمبادئ التوجيهية، لا يواجه المصرف مخاطر جوهرية على العملات إلا على العملة الأساسية، أي الريال السعودي. لا يُشكل التعرض من جميع العملات الأجنبية أمراً جوهرياً طالما أنه أقل من 5٪ من الأصول أو المطلوبات. وضم المصرف تعرضات العملات الأجنبية في العملة الأساسية بمعدل التحويل كما في تاريخ التقرير. وبناء على ذلك، لا تُطبق ارتباطات معدل الفائدة الجوهرية بين العملات المختلفة على محافظ المصرف الحالية.

- (ح) فيما يلي تفسير أهمية تداير مخاطر معدل الفائدة في الدفتر المصرفي المفصّل عنها ومدى حساسيتها وشرح أي تغييرات جوهرية في مستوى مخاطر معدل الفائدة في الدفتر المصرفي المعدّ تقرير بشأنها منذ الإفصاحات السابقة:
- لا يتعامل المصرف في الوقت الحالي مع المنتجات الاختيارية التي تجعل توقيت التدفقات النقدية الافتراضية لإعادة التسعير غير مؤكد/ لا يتماشى مع طبيعتها. ومن ثم، لم يجر تحديد أي منتج في الحافظة الحالية على أنه فئة ذات قابلية أقل، وبالتالي، لم يجر حساب أي عامل إضافي على حساب قيمة حقوق الملكية وصافي إيرادات الفوائد. علاوة على ذلك، لم يحسب المصرف عامل إضافي للفئة ذات القابلية الأقل عندما يبدأ التعامل في مثل هذه المنتجات.
 - أعدّ التقرير الحالي على أساس فردي على مستوى المصرف. وسيُقدم المصرف تقارير على مستوى المجموعة في المستقبل.

الإفصاحات الكمية

- (ط) فيما يلي متوسط استحقاق إعادة التسعير المخصص للودائع غير محددة الأجل:
- يُعدّ المصرف في الوقت الحالي نموذج سلوكي للودائع غير محددة الأجل بهدف تحديد قيمة الودائع الأساسية وغير الأساسية والمستقرة وغير المستقرة. وقد اتبع المصرف حدوداً تنظيمية (من حيث الحد الأقصى للودائع الأساسية والحد الأقصى لمعدل الاستحقاق) للتقارير الأولية لمخاطر تقلب معدل الربح في الدفتر المصرفي. ووفقاً للتعريف التنظيمي، يمكن تصنيف جميع الودائع غير محددة الأجل في المصرف تحت فئة المعاملات على وجه التحديد، بعد الأخذ بعين الاعتبار النهج التالي للجدول الزمني للتدفقات النقدية للودائع غير محددة الأجل:
 - محفظة الأفراد - تبلغ نسبة الودائع الأساسية حوالي 85٪ من إجمالي الودائع غير محددة الأجل للأفراد بمدة استحقاق طويلة مدتها 5 سنوات أي أن نسبة 15٪ من الودائع غير محددة الأجل غير الأساسية جرى تحديدها في مجموعة الاستحقاق قصيرة الأجل.
 - محفظة المؤسسات (الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة) - تبلغ نسبة الودائع الأساسية حوالي 50٪ من إجمالي الودائع غير محددة الأجل للمؤسسات بمدة استحقاق طويلة مدتها 4 سنوات أي أن نسبة 50٪ من الودائع غير محددة الأجل غير الأساسية جرى تحديدها في مجموعة الاستحقاق قصيرة الأجل.
 - جرى استخدام متوسط الاستحقاق المرجح للجدول الزمني للتدفقات النقدية الخاصة بالودائع غير محددة الأجل الأساسية حتى تاريخ استحقاق إعادة التسعير المذكور.
 - متوسط استحقاق إعادة التسعير لما يلي:
 - محفظة المؤسسات: 1
 - محفظة الأفراد: 2.13
 - إجمالي المحفظة: 2.04

- (ي) فيما يلي استحقاق إعادة التسعير الأطول أجلاً المخصص للودائع غير محددة الأجل:
- كما ذكر أعلاه أي 5 سنوات للودائع غير محددة الأجل للأفراد و4 سنوات للودائع غير محددة الأجل للمؤسسات (الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة).

جدول ب

صافي إيرادات الفائدة		قيمة حقوق الملكية		بالآلاف (ريال سعودي)
ديسمبر 2017	سبتمبر 2017	ديسمبر 2017	سبتمبر 2017	المدة
740,105,862	720,632,326	447,248,524	456,380,577	زيادة التوازي
740,105,862-	720,632,326-	521,820,684-	555,562,058-	انخفاض التوازي
		553,484,276	504,887,178	تبادل أسعار الفائدة
		522,280,063-	479,298,999-	معدل تقارب العائد طويل الأجل وقصير الأجل
		109,316,491	138,780,063	زيادة المعدل قصير الأجل
		47,173,068-	76,879,957-	انخفاض المعدل قصير الأجل
740,105,862	720,632,326	553,484,276	504,887,178	الحد الأقصى
سبتمبر 2017		ديسمبر 2017		المدة
53,376,390		55,750,918		رأس المال من المستوى الأول